الكويت تدين وتستنكر حوادث التفجيرات في العراق والصومال

أعرب مصدر مسؤول في وزارة الخارجية الكويتية أول أمس عن إدانة واستنكار دولة الكويت الشديدين لحادث التفجير الذي استهدف مطعما في مدينة الموصل شمال جمهورية العراق الشقيق والانفجارات التي وقعت في العاصمة مقديشو بجمهورية الصومال الشقيق وأديا إلى مقتل وجرح عدد من الأبرياء.

وشدد المصدر على موقف دولة الكويت المناهض للعنف والإرهاب بكافة أشكاله مؤكدا ضرورة تضافر جهود المجتمع الدولي لوأد ظاهرة العنف والإرهاب معربا عن وقوف دولة الكويت إلى جانب العراق والصومال وتأييدهما في كل ما يتخذانه من إجراءات للحفاظ على أمنهما واستقرارهما. كما أعرب المصدر عن خالص التعازي وصادق المواساة إلى أسر الضحايا وتمنياته للمصابين بالشفاء العاجل.

رئاسة الأركان هنأت بعودته سالما بعد رحلة علاج

ناصر الصباح يعتذر عن استقبال المهنئين بسبب حالة الطقس

الشيخ ناصر صباح الأحمد لدى عودته إلى البلاد

أعلنت وزارة الدفاع الكويتية مساء أول أمس أن النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ ناصر صباح الأحمد يعتذر عن استقبال المهنئين لعودته إلى البلاد سالما من رحلة علاج بسبب حالة الطقس.

وقالت وزارة الدفاع في بيان صحفي إنه نظرا لسوء الأحوال الجوية التي تمر بها البلاد وما صاحبها من أضرار على المواطنين يأسف النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع عن عدم إمكانية الاستقبال الذي كان مقررا لها مساء الأحد المقبل في نادي ضباط الجيش حتى إشعار آخر.

وقد تقدمت رئاسة الأركان العامة للجيش الكويتي بأحر وأطيب التهاني للنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ ناصر صباح الأحمد بمناسبة عودته إلى البلاد سالما بعد رحلة علاجية.

جاء ذلك في بيان صحفي لرئيس الأركان العامة للجيش الفريق الركن محمد الخضر ونائب رئيس الأركان الفريق الركن عبدالله النواف نقلته مديرية التوجيه المعنوي والعلاقات العامة ب(الدفاع).

وتقدما باسميهما ونيابة عن كل منتسبي الجيش الكويتي من ضباط وضباط صف وأفراد بأحر وأطيب التهاني للنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع بمناسبة عودته إلى البلاد سالما.

وابتهلا إلى المولى عز وجل أن يمد الشيخ ناصر الصباح بموفور الصحة ودوام العافية وأن يستكمل مسيرة العمل والإنجاز لخدمة الكويت الغالية.

ودعيا الله تعالى أن يديم على كويتنا الغالية نعمة الأمن والأمان والعزة والرفعة تحت ظل القيادة الحكيمة لصاحب السمو أمير البلاد القائد الأعلى للقوات المسلحة الشيخ صباح الأحمد وسمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد وسمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء.

الرئيس العراقي يصل الكويت اليوم في زيارة رسمية

يصل إلى البلاد اليوم الأحد الرئيس برهم أحمد صالح رئيس جمهورية العراق الشقيق والوفد الرسمي المرافق لفخامته في زيارة رسمية للبلاد يجري فخامته خلالها مباحثات رسمية مع صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد.

الهين: «الخارجية» تضع مصير 369 مفقود كويتيا في العراق على رأس أولوياتها

الوزير المفوض ناصر

أكد مساعد وزير الخارجية لشؤون المنظمات الدولية الوزير المفوض ناصر الهين أمس السبت أن الكشف عن مصير 369 مفقودا كويتيا لدى العراق يأتي على رأس أولويات وزارة الخارجية. وقال الهين في تصريح لـ (كونا) بمناسبة تسلم الكويت جزءا من الممتلكات الكويتية والأرشيف الوطني من السلطات العراقية إن جهود (الخارجية) مستمرة لحث السلطات العراقية على تكثيف الجهود لتحديد مصير الأسرى والمفقودين الكويتيين.

وأشار إلى حرص الشيخ صباح الخالد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية ونائب وزير الخارجية خالد الجارالله على تجديد تلك المطالبات خلال اللقاءات الثنائية مع الجانب العراقي وحثهم على بذل المزيد من الجهود في هذا الإطار.

وأوضح أنه وفقا لقرارات مجلس الأمن الدولي المتعلقة بإعادة الممتلكات والكشف عن مصير الأسرى والمفقودين الكويتيين فإن ما سيتم تسليمه الاثنين المقبل يعد جزءا مما تم العثور عليه لدى العراق من ممتلكات وأرشيف وهي عبارة عن مجموعة من الكتب ومواد فلمية إضافة الى لوحة فنية وسيف.

وبين أن الجانب العراقي سبق له أن سلم بعضا من تلك الممتلكات التي تم العثور عليها مشيدا بتعاون السلطات العراقية في هذا الصدد.

80 بالمئة من الشعب الليبي يريد عقد الانتخابات

الكويت تحث جميع الأطراف الليبية على الانخراط في انتخابات شفافة وشاملة وسلمية

حثت الكويت جميع الأطراف الليبية على التحلي بروح العمل القائم على الرغبة في التسوية السلمية من خلال الانخراط بشكل جدي وبناء في الشروط الفنية والتشريعية والسياسية والأمنية اللازمة لإجراء انتخابات شفافة وشاملة وسلمية لبناء ليبيا موحدة ومستقرة. جاء ذلك في كلمة الكويت التي ألقاها مندوبها الدائم لدى الأمم المتحدة السفير منصور العتيبي في جلسة لمجلس الأمن حول ليبيا الجمعة أكد خلالها أن 80 بالمئة من الشعب الليبي يريد عقد الانتخابات.

وجدد العتيبي الدعم للجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا غسان سلامة لتيسير عملية سياسية ليبية شاملة وفق خطة الأمم المتحدة ومساعيه الحثيثة لفتح مكتب للبعثة في مدينة بنغازي خلال الفترة القادمة.

وأشار إلى أن الأوضاع الأمنية في العاصمة الليبية طرابلس شهدت تحسنا ملحوظا «حيث كان للدور الذي لعبته بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا برئاسة الممثل الخاص للأمين العام الأثر الواضح في خفض حدة التوتر وتقليص حالة التأهب الأمني».

وأوضح أن تلك الجهود عمدت إلى التوصل لاتفاق لوقف إطلاق النار والعمل على إحياء المؤسسات الأمنية وبشكل خاص لجنة الترتيبات الأمنية. ورحب العتيبي باعتماد حكومة الوفاق الوطني للقرار (1437 / 2018) القاضي باعتماد الخطة الأمنية المشتركة لتأمين طرابلس الكبرى والتي تستهدف وضع الترتيبات الأمنية الهادفة لحماية المواطنين والممتلكات الخاصة والعامة وإرساء النظام العام المستند على قوات أمن وشرطة نظامية لتحل محل التشكيلات المسلحة.

وأشاد بوضع تلك الخطة آليات للتنسيق مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا آملا في ذات الوقت استجابة وتعاون جميع الاطراف في طرابلس مع هذه الخطة بما ينعكس بالإيجاب على امن المدنيين وسلامتهم والدفع قدما لاستقرار الأوضاع هناك. وبين العتيبي ان ما تشهده الساحة الليبية من عدم استقرار للحالة الأمنية فيها يحتم على المجتمع الدولي ومجلس الأمن بذل المزيد من الجهود لإيجاد حل دائم لمسألة انتشار الجماعات المسلحة.

وأضاف أن ذلك يأتي من خلال دعم إنشاء مؤسسات أمنية شرعية موحدة وخاضعة لسلطة الدولة لتعزيز العملية الانتقالية والسياسية المحددتين في خطة عمل الأمم المتحدة لضمان عدم تنامي البؤر الإرهابية المتمثلة بما يسمى تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) «الذي دائما ما يستغل الفراغ السياسي والأمني لتنفيذ مخططاته التخريبية وخاصة في المناطق الجنوبية».

وأشاد العتيبي بالدور الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا من خلال مواصلة لقاءاتها المكثفة مع مختلف المؤسسات والفاعليات السياسية والاجتماعية في البلاد.

وأشار الى اللقاء الذي جمع بين رئيسي لجنة الحوار التابعتين لمجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة وخروج المجتمعين ببيان صحفي مشترك حول أهمية إعادة هيكلة السلطة التنفيذية وتوحيد مؤسسات الدولة بما يكفل إنهاء حالة الانقسام في البلاد.

واعرب العتيبي عن تطلعه أن يثمر مؤتمر باليرمو الدولي للأطراف الليبية في إيطاليا توافقا حول دفع العملية السياسية الليبية إلى الأمام بصورة تنهي حالة الانقسام السائدة والانتشار المكثف للمليشيات المسلحة بما يقود إلى ليبيا موحدة مستقرة خالية من جميع العوامل المهددة للسلم والامن وتمثل جميع الليبيين. وأعرب عن ارتياح الكويت لإعادة إنتاج النفط في ليبيا إلى معدلاته الطبيعية لحوالي 1ر3 مليون برميل يوميا متجاوزا بذلك وبسرعة مرصودة الآثار السلبية التي خلفتها الاشتباكات المسلحة التي جرت في منطقة الهلال النفطي في شهر يونيو الماضي. وأضاف العتيبي ان ذلك التعافي المتسارع يعد دلالة واضحة على رغبة أبناء الشعب الليبي الشقيق في المضي قدما نحو مستقبل اقتصادي يحقق تطلعاته وآماله في دولة يسودها الامن والاستقرار. وأشاد باعتماد حكومة الوفاق الوطني الليبية برنامجا للاصلاحات الاقتصادية واصفا إياه بأنه «طال انتظاره» وسيكون له دور كبير في تمكين المؤسسات الاقتصادية الليبية من تقديم الخدمات العامة للشعب الليبي.

وذكر العتيبي أن الآثار الإيجابية لهذا البرنامج انعكست في انتعاش سعر صرف الدينار الليبي أمام العملات الأجنبية مؤكدا أهمية العمل على تفعيل المساءلة والتنسيق في المؤسسات المالية والاقتصادية الليبية بما يضمن حفظ ثروات الشعب الليبي من الهدر.

السفير منصور العتيبي

أكد أن تحرير الكويت نموذج تاريخي لمفهوم الأمن الجماعي

العتيبي: العالم يواجه اليوم تحديات تقليدية ومعاصرة وتهديدات أصبحت عابرة للحدود

أكد مندوب الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة السفير منصور العتيبي أن عملية تحرير الكويت من الاحتلال العراقي عام 1991 تمثل نموذجا تاريخيا لمفهوم الأمن الجماعي وتجسيدا ناجحا لتعددية الأطراف ودور الأمم المتحدة في تصويب اعتداء يعد خرقا واضحا وصريحا للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة. وقال العتيبي في كلمة الكويت خلال جلسة عقدها مجلس الأمن حول «صيانة السلم والأمن الدوليين وتعزيز تعددية الأطراف ودور الأمم المتحدة» الجمعة إن «مجلس الأمن قام بمثل هذا الشهر في عام 1990 بإصدار القرار 678 الذي أمهل النظام السابق في العراق حتى تاريخ 15 يناير 1991 للانسحاب من دولة الكويت وإلا سيتم استخدام جميع الوسائل اللازمة لإعادة السلم والأمن الدوليين إلى نصابهما».

وأضاف انه «عندما نتحدث عن تعددية الأطراف ودور الأمم المتحدة فلا بد لي أن اتطرق إلى حالة تحرير دولة الكويت في عام 1991 والتي تعد مثالا يبين ما يمكن أن يتم تحقيقه عندما تتضافر جهود المجتمع الدولي تحت مظلة الأمم المتحدة ومن خلال قرارات شرعية صادرة من مجلس الأمن تهدف لنصرة سيادة القانون والحق والعدالة».

وأشار الى ان ذلك زاد الكويت يقينا بعد تجربة الغزو المريرة بأن خط الدفاع الأول للدول الصغيرة مثل دولة الكويت هو وجود نظام عالمي متعدد الأطراف مبني على القانون والعدالة ويضمن حقوق وأمن وسلامة الدول الصغيرة التي نرى من الضرورة تعزيز تمثيلها في مختلف أجهزة الامم المتحدة.

وتابع العتيبي قائلا «يواجه عالمنا اليوم تحديات تقليدية ومعاصرة وتهديدات أصبحت عابرة للحدود وأكثر تعقيدا ومتشابكة مما كانت عليه في السابق ساهم فيها الثورة المعلوماتية والتقدم الكبير في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمواصلات».

وأكد أن «التهديدات للسلم والأمن الدوليين متواصلة ومستمرة بل هي وللأسف في نمط متصاعد خلال السنوات الماضية خاصة في منطقة الشرق الأوسط التي يشهد عدد من دولها حالات عدم استقرار أمني وسياسي».

وأشار العتيبي الى أن «تهديد الإرهاب أصبح واقعا حقيقيا نعيشه يوميا وليس هناك منطقة من العالم في مأمن منه وتداعيات النزاعات المسلحة في بقعة ما في العالم أصبحت الآن قادرة على أن تترك انعكاسات سياسية وأمنية واقتصادية وإنسانية تؤثر في دول العالم الآمنة إن لن يتم التعامل معها ووضع حلول جذرية لمعالجتها».

وبين ان «الكوارث الإنسانية وأزمات اللاجئين والنازحين نتيجة للنزاعات المسلحة الداخلية وما بين الدول هي المثال الأبرز على ذلك» مشيرا الى ان جميع تلك التحديات وغيرها التي تعصف بعالمنا اليوم «بحاجة إلى وقفة جماعية».

وأوضح العتيبي أن التحديات الدولية تحتاج إلى حلول دولية ولا يمكن لدولة واحدة مهما كان حجمها أو قوتها العسكرية أو الاقتصادية أن تنفرد بمعالجة هذه التحديات.

وأفاد بان تعددية الأطراف تشكل صلب النظام العالمي الذي «ارتضيناه جميعا مع إنشاء منظمة الأمم المتحدة قبل أكثر من سبعة عقود وحجر الزاوية الذي يستند عليه هذا النظام العالمي متعدد الأطراف هو ميثاق الأمم المتحدة الذي يعتبر صكا للقانون الدولي ويحدد إطارا واضحا لتنظيم العلاقات بين الدول».

واكد انه «يستوجب على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تلتزم بالميثاق ومقاصده ومبادئه نصا وروحا حيث يبقى الميثاق بقدر أهميته كما كان دائما أساس نظامنا للأمن الجماعي ويوفر أدوات متعددة للتعاطي مع التحديات بصورة جماعية وفعالة». وقال العتيبي «لقد تحقق الكثير بموجب أحكام الميثاق ولكن علينا أن نسلم بأن التطلعات التي نصت عليها مقاصد الميثاق ومبادئه والمتمثلة في العيش في سلام وأمان بدون عنف مازالت بعيدة المنال». واكد ضرورة العمل بشكل جماعي وموحد لكبح العنف والعدوان والعمل على بناء علاقات ودية بين الدول واحترام مبدأ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والمساواة في الحقوق وحق الشعوب في تقرير المصير وتعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان. وأضاف العتيبي قائلا «انطلاقا من احترامنا والتزامنا الراسخ بالميثاق عقدت الكويت خلال رئاستها لمجلس الأمن في شهر فبراير من هذا العام جلسة رفيعة المستوى للمجلس حول ميثاق الأمم المتحدة ودوره في صيانة السلم والأمن الدوليين». واوضح ان تلك الجلسة شكلت فرصة سانحة لاستكمال ومواصلة ما تمت مناقشته خلال الجلسات السابقة حول هذا الموضوع بما فيها تلك التي عقدتها الصين خلال رئاستها للمجلس في فبراير عام 2015. واعرب العتيبي عن القلق من الطرح المتنامي الذي يشكك في قيمة تعددية الأطراف وكذلك التدابير المتخذة من بعض الدول عبر سياساتها الأحادية التي تضع مصالحها الوطنية الضيقة فوق المصلحة العامة الأمر الذي يقوض النظام العالمي الذي «عشناه منذ أن وضعت الحرب العالمية الثانية اوزارها».

وأكد أن الكويت مؤمنة إيمانا تاما بأهمية تعددية الأطراف على المستويين الإقليمي والدولي وبضرورة تعزيز العمل الجماعي ما بين الدول والشراكات مع المنظمات الإقليمية من أجل التوصل إلى حلول للتحديات الإقليمية والعالمية التي تواجهها.

وذكر ان «للأمم المتحدة دورا هاما في قيادة التحرك العالمي لمواجهة تلك التحديات بما في ذلك العمل الإنساني الدولي للتخفيف من المعاناة التي تواجه الشعوب إزاء النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية والمساهمة بشكل فعال في الجهود الإقليمية والدولية المختلفة الرامية إلى حل النزاعات عبر الطرق السلمية والدبلوماسية الوقائية والوساطة».

واكد أهمية الأمم المتحدة في منع انتشار أسلحة الدمار الشامل وتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 ومواجهة آثار تغير المناخ وتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون منوها بانه لا يمكن إحراز أي تقدم في هذه القضايا وغيرها دون الانخراط ضمن مفهوم العمل الجماعي والحوار البناء. وجدد العتيبي الدعم لرؤية الأمين العام للأمم المتحدة لإصلاح ركيزتي السلم والأمن في الأمانة العامة وتأييده لما ذكره في تقريره السنوي حول أعمال المنظمة والذي شدد على أهمية تعددية الأطراف.

وأكد أن الكويت تدعو المجتمع الدولي لا سيما مجلس الأمن الى بذل المزيد من الجهود وتعزيز الشراكات البناءة وتضافر العمل الجماعي المشترك من أجل مواجهة التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية التي تواجه العالم مشددا على أنه لا يمكن القيام بذلك وبشكل فعال إلا من خلال العمل معا في إطار تعددية الأطراف.

«ديون المحاسبة» يفند أسباب إلغاء الموافقة المنوحة لـ «الأشغال» للمناقصتين 257 و243 المتعلقتين بأعمال الطرق

صرح مدير إدارة الرقابة المسبقة للشؤون الاقتصادية خالد العبدالغفور أن أسباب قيام ديوان المحاسبة بإلغاء موافقته المسبقة للتعاقد بشأن كل من المناقصة رقم هـ ط / 257 الخاصة بإنشاء وإنجاز وصيانة طرق وجسور وصرف أمطار وصحية وخدمات أخرى في جنوب السرة شاملة شارع دمشق والدائري الخامس وطريق الملك فيصل بن عبدالعزيز ، والمناقصة رقم هـ ط / 243 لأجل تطوير طريق العبدلي السريع من مدينة المطلاع المستقبلية الى التقاطع المستقبلي مع الطريق الاقليمي الشمالي، حيث أوضح بأن الديوان قد أصدر موافقته المسبقة على التعاقد بشأن المناقصة رقم (هـ ط / 243) بتاريخ 20 / 4 / 2017 و المناقصة رقم (هـ ط / 257) بتاريخ 23 / 5 / 2017. إلا أن وزارة الأشغال العامة لم تقم بتوقيع العقدين على الرغم من مرور ما يزيد عن السنة وثلاثة أشهر على إصدار الديوان لموافقته المسبقة.

وأوضح أن ديوان المحاسبة مارس رقابته اللاحقة بالتحقق من أسباب عدم توقيع العقدين على الرغم من توفر الاعتمادات المالية اللازمة و الحصول على الموافقات الرقابية، حيث اتضح للديوان قيام وزارة الأشغال العامة بتشكيل فريق لدراسة إجراءات تأهيل المقاولين لبعض المناقصات ومن ضمنها المناقصتين رقمي "243، 257" وقد باشر الفريق اعماله بتاريخ لاحق لموافقة الديوان المسبقة، وقد خلص الفريق الوزاري إلي وجود خطأ في تطبيق أسس التأهيل داخل وزارة الأشغال العامة من خلال تأهيل بعض الشركات وفقا لمعايير صادرة سنة 2015 وهي معايير غير معتمدة أو معلن عنها من قبل الوزارة أو الجهاز المركزي للمناقصات وفوز عدد من تلك الشركات ببعض المناقصات ومنها المناقصتين 257، 243، وكان من الواجب أن يتم التأهيل وفقا للمعايير المعتمدة والصادرة من قبل وزارة الأشغال العامة سنة 2010 و المعدلة سنة 2012. وأضاف أنه بناء على ما سبق وفور علم قطاع الرقابة المسبقة وبالتنسيق مع قطاع الرقابة اللاحقة بديوان المحاسبة بوجود تلك الملاحظة المهمة والمتعلقة بركن أساسي من أركان إجراءات إعداد وطرح و ترسيه المناقصات وهو ركن "تأهيل الشركات" فقد أصدر ديوان المحاسبة بتاريخ 6 / 8 / 2018 قراره بإلغاء موافقته المسبقة وهو إجراء كان من الواجب إتخاذه لسببين وهما: إعتراض الجهة المستفيدة من العقد على عملية التأهيل و إقرارها بوجود خطأ في تأهيل الشركات، و الآخر هو مرور فترة زمنية طويله على موافقة الديوان المسبقة دون توقيع العقدين مما يستوجب إعادة بحث أسباب ذلك التأخير و الآثار الفنية والمالية المترتبة على ذلك.

خالد العبدالغفور

وأكد العبد الغفور أن ديوان المحاسبة يعمل جاهدا أن يكون شريكا قبل أن يكون رقيبا لمؤسسات الدولة المختلفة وبالتالي فإنه لا يمكن أن يتخذ قرارا يتضمن تعطيل أو تأخير إنجاز مشاريع مهمه وحيوية كهذين المشروعين إلا بعد التحقق من وجود خطأ شاب إجراءات التأهيل أو الطرح او الترسية نجم عنه عدم تحقيق مبدأ المساواة و العدالة بين المناقصين المتقدمين بعطاءاتهم وما قد يتتبع ذلك الخطأ من ضرر على جودة و كفاءة الاعمال المنجزة في حال تم تأهيل شركات هي بالأساس غير مستوفية للمعايير المعتمدة و المعلنة من قبل وزارة الأشغال العامة و الجهاز المركزي للمناقصات.